

Distr.: General  
7 June 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البنود 34 و 35 و 40 و 64 و 70 و 72 و 86 و 135

من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان

جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام

والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

بناء السلام والحفاظ عليه

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم

الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 7 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان

لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من جيحون بيراموف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان، بشأن

الخطوات التي اتخذتها هيئات إنفاذ القانون في جمهورية أذربيجان للتحقيق في جرائم الحرب وغيرها

من الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها أفراد في القوات المسلحة الأرمنية (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 34 و 35 و 40 و 64 و 70 و 72 و 86 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **ياشار علييف**

السفير

الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة 7 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

### رسالة مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية أذربيجان

بالإشارة إلى رسائلتي السابقة، أكتب إليكم لأبلغكم بالخطوات التي اتخذتها هيئات إنفاذ القانون في جمهورية أذربيجان للتحقيق في جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها أفراد في القوات المسلحة الأرمنية.

فقد أكمل جهاز أمن الدولة ومكتب المدعي العام لجمهورية أذربيجان التحقيق في قضية تخص 14 عضواً في جماعة تخريبية كانوا قد احتُجزوا في كانون الأول/ديسمبر 2020 في مقاطعة خوجافند بجمهورية أذربيجان على إثر عملية مشتركة لمكافحة الإرهاب. وقد ثبت من خلال التحقيقات أن هؤلاء المواطنين الأرمن، ومعهم أفراد آخرين من القوات المسلحة لذلك البلد، قد عبروا حدود الدولة الأذربيجانية بصورة غير قانونية في 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، واتخذوا لأنفسهم مواقع قتالية في الغابات ومناطق أخرى في الجزء الشمالي الغربي من مقاطعة خوجافند، ونفذوا هجمات ضد مواطنين أذربيجانيين وبنى تحتية مدنية وعسكرية.

وصدرت في حقهم لائحة اتهام، استناداً إلى المادتين 214.2.1 و 214.2.3 (الإرهاب المرتكب بتدبير مسبق من مجموعة أشخاص، من قبل جماعة منظمة أو منظمة إجرامية باستخدام أسلحة نارية أو آلات مُستخدمة كسلاح)، والمادة 279.2 (شنّ الهجمات على المنشآت أو المؤسسات أو المنظمات أو الأفراد في إطار تشكيلات أو جماعات مسلحة غير منصوص عليها في التشريعات)، وغير ذلك من مواد القانون الجنائي لجمهورية أذربيجان، وأُرسلت إلى المحكمة للنظر فيها. ومن المتوقع أن تبدأ المحكمة دراسة لائحة الاتهام قريباً، بينما لا يزال التحقيق جارياً بخصوص أعضاء آخرين في الجماعة التخريبية.

وأكمل مكتب المدعي العام التحقيق في قضية أخرى تم رفعها ضد اثنين من مواطني أرمينيا هما لودفيغ مكرتشيان وأليوشا خوسروفيان، وقدم نتيجة التحقيق إلى المحكمة لكي تنظر فيها. وهذان الشخصان متهمان بانتهاك المادتين 113 (التعذيب) و 115.2 (انتهاك قوانين وأعراف الحرب) وعدة مواد أخرى من القانون الجنائي لجمهورية أذربيجان.

وقد احتُجز ل. مكرتشيان من قبل أفراد القوات المسلحة الأذربيجانية في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في قرية ماليكجانلي بمقاطعة فوزولي بأذربيجان. وقد أثبتت التحقيقات، التي تضمنت شهادات أدلى بها شهود عيان، أن الشخص المذكور تورط إبان فترة الأعمال العدائية بين أرمينيا وأذربيجان في أوائل التسعينيات في جرائم حرب ارتكبت ضد مواطنين أذربيجانيين. فهو خلال قيامه بدور مترجم شفوي لجهاز الخدمات الخاصة لأرمينيا، شارك في استجواب مواطن أذربيجاني كانت أرمينيا تحتجزه كرهينة في غابة باليجا بالقرب من بلدة خوجالي وقام بتعذيب هذا الأسير الأذربيجاني. وقام أيضاً بضرب وتعذيب 11 مواطناً أذربيجانياً آخرين كانوا محتجزين من قبل أرمينيا في بلدتي خوجافند وأغدارا بأذربيجان، وكذلك في سجن شوشا. وفي حادثة منفصلة، هناك لائحة اتهام صادرة في حقه لقتل أسير حرب أذربيجاني بمدفع رشاش.

وكان أليوشا خوسروفيان قد أخضع جنديا من القوات المسلحة الأذربيجانية لمعاملة قاسية وغير إنسانية عندما كان الجندي أسير حرب محتجزا لدى أرمينيا في عام 1994، وأجبره على العمل القسري. وكان أ. خوسروفيان قد قام أيضا بتعذيب جنود أذربيجانيين في سجن شوشا، حيث دأب على ضربهم وتجويعهم بصورة ممنهجة، مما عرّضهم لمعاملة بدنية وعقلية بالغة، وهو ما يشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالمعاملة الإنسانية لأسرى الحرب باعتبارهم أشخاصا محميين.

وتتظر محكمة باكو العسكرية حاليا في قضية المواطنين الأرمينيين الاثنتين المذكورين أعلاه. وجلسات المحكمة مفتوحة لوسائل الإعلام والجمهور، بما في ذلك ممثلو البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية المعتمدة في أذربيجان.

وفي حالة أخرى، أكمل التحقيق في الدعوى الجنائية المقامة ضد مواطن لبناني، هو فيكين أولسكجيان، وقُدِّمت نتيجة التحقيق إلى المحكمة. وهناك لائحة اتهام صادرة في حق هذا الشخص للمشاركة في عمليات عسكرية ضد جمهورية أذربيجان كأحد المرتزقة نظير مكافأة مادية قدرها 2 500 دولار. ولهذا الغرض، قام مع أشخاص آخرين يشكلون جماعة منظمة، بعبور الحدود الدولية لأذربيجان بصورة غير قانونية والانضمام إلى مرتزقة آخرين يقاتلون ضد جمهورية أذربيجان. وتندرج التهم الموجهة إلى ف. أولسكجيان تحت المواد 114.3 (مشاركة المرتزقة في نزاع عسكري أو عملية عسكرية)، و 214.2.1 (الإرهاب المرتكب بتدبير مسبق من مجموعة أشخاص، من قبل جماعة منظمة أو منظمة إجرامية باستخدام أسلحة نارية أو آلات مُستخدمة كسلاح)، و 318.2 (العبور غير القانوني لحدود الدولة بترتيب مسبق من مجموعة أشخاص أو جماعة منظمة) من القانون الجنائي لجمهورية أذربيجان.

وتبيّن الوقائع المذكورة أعلاه، التي تكشف عن خلال التحقيقات والشهادات التي أدلى بها شهود عيان، حجم وفداحة الجرائم المرتكبة أثناء العدوان المسلح لأرمينيا على أذربيجان. ولا يزال من الضروري إجراء تحقيق شامل في جميع هذه القضايا وتقديم جميع الجناة إلى العدالة. وينبغي ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب على جميع الجرائم المرتكبة في الماضي كي لا يُسمح بتكرّر نفس المآسي في المستقبل. وهذا من شأنه أيضا أن يخمد النعرات الأرمينية العدوانية وما يتولد عنها من دعوات إلى العودة لاحتلال الأراضي، وأن يساهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

كما تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية قانونية وأخلاقية عن التصدي بسرعة لتعمّد أرمينيا عدم التحرك لاتخاذ تدابير قانونية وعملية فيما يتعلق بالجرائم الشديدة المتنوعة التي ارتكبتها أرمينيا ضد أذربيجان ومواطنيها. ومن الأمور المهمة بشكل خاص تحديد أماكن وجود ما يقرب من 4 000 أذربيجاني فقدوا خلال العدوان المسلح الذي قامت به أرمينيا في الفترة 1991-1994، إلى جانب الكشف عن خرائط المناطق الملغمة في أراضي أذربيجان المحررة مؤخرا.

بيد أنه في ظل عدم وجود رد فعل وخطوات كافية من جانب المجتمع الدولي، يبدو أن القيادة السياسية - العسكرية لأرمينيا تجد تشجيعا للتمادي في تصرفاتها المزعزعة للاستقرار. وتلجأ أرمينيا، بشكل فج، إلى سلسلة من التصرفات الاستفزازية على طول حدود الدولة مع أذربيجان، وذلك نظرا لوضعها السياسي الداخلي الراهن قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة. وفي 27 أيار/مايو 2021، استطاعت القوات المسلحة الأذربيجانية وقف محاولة أخرى من جانب القوات المسلحة الأرمينية للتسلّل إلى أراضي أذربيجان. واحتُجز ستة أفراد من مجموعتي استطلاع - تخريب مختلفتين تابعتين للقوات المسلحة الأرمينية

في مقاطعة كلجر، في عمق الأراضي الأذربيجانية المعترف بها دولياً، عند النقطة الإحداثية 40°09'06" شمالاً و 45°58'07" شرقاً. ويجري حالياً التحقيق مع المحتجزين المذكورين أعلاه من قبل هيئات إنفاذ القانون في جمهورية أذربيجان.

وقد أكدت القيادة السياسية والعسكرية العليا لأرمينيا أن الأفراد المحتجزين كانوا يقومون بزرع ألغام على طرق إمداد النقاط العسكرية الأذربيجانية على مقربة من حدود الدولة. ومع ذلك، تحاول أرمينيا في الوقت نفسه إظهار المحتجزين على أنهم "أسرى حرب". وهذه ادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أوجه انتباهكم إلى آخر التقارير التي نشرتها وسائل الإعلام الأرمينية بشأن انتهاك حرمة نحو 200 من جثث الجنود الأرمينيين القتلى، حيث أخفتها السلطات الأرمينية ولم تدم إلى الآن، وقد مرت سبعة أشهر على انتهاء الأعمال العدائية، بإعادة الجثث إلى أسر القتلى.

وكل هذه الخطوات توضح بجلاء، مرة أخرى، أن النية الحقيقية للسلطات الأرمينية التي تستغل قضية المفقودين ومن تطلق عليهم "أسرى الحرب" هي تضليل المجتمع الدولي والتحايل على مجتمعها نفسه من خلال تأجيج مشاعر الكراهية تجاه أذربيجان.

وعلى ضوء ما تقدّم، أجدّ مناشدتي العاجلة لكم أن تتخذوا جميع التدابير الممكنة في حدود سلطتكم لكي ترفضوا بشكل قاطع قبول الاتهامات الأرمينية التي لا أساس لها من الصحة ضد أذربيجان، وتقعوا ذلك البلد بوجوب الوفاء بالتزاماته الدولية بغية إنهاء حالة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فكلما تحقّقت العدالة لجميع ضحايا هذه الجرائم البشعة بشكل أسرع، كلما ازدادت فرص إحلال السلام والأمن اللذين طال انتظارهما في منطقتنا.

(توقيع) جيحون بيراموف